الأمم المتحدة

A/C.2/66/L.13

الجمعية العامة

Distr.: Limited
19 October 2011
Arabic
Original: English

الدورة السادسة والستون

اللجنة الثانية

البند ٢١ من جدول الأعمال

العولمة والاعتماد المتبادل

الأرجنتين*: مشروع قرار

الثقافة والتنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تسترشد بالمقاصد والمبادئ المجسدة في ميثاق الأمم المتحدة،

وإذ تشير إلى قراراتها ٤١/١٨٧ المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ و ٤٦/١٥٨ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ و ٥١/١٧٩ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ و ٥٢/١٩٧ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ و ٥٣/١٨٤ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ و ٥٥/١٩٢ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ و ٥٧/٢٤٩ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٦٥/١٦٦ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ المتعلقة بالثقافة والتنمية،

وإذ تشير أيضا إلى اعتماد المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة الإعلان العالمي المتعلق بالتنوع الثقافي[(١)] وخطة العمل لتنفيذه[(٢)] في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاءِ في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

(١) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، سجلات المؤتمر العام، الدورة الحادية والثلاثون، باريس، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر – ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، المجلد الأول والتصويب، القرارات، الفصل الخامس، القرار ٢٥، المرفق الأول.

(٢) المرجع نفسه، المرفق الأول.

201011 201011 11-55614 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

٢٠٠١ واتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي[٣] والاتفاقيات الدولية الأخرى لتلك المنظمة التي تقر بأهمية دور التنوع الثقافي بالنسبة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية،

وإذ تسلم بأن الثقافة عنصر أساسي للتنمية البشرية وتعبير عن هوية الفرد والمجتمع ومصدر لابتكاراتهم وإبداعهم وهي عامل هام في الإدماج الاجتماعي والقضاء على الفقر يساعد على تحقيق النمو الاقتصادي وتولي البلدان زمام عمليات التنمية،

وإذ تقر بأن التنوع الثقافي مصدر إثراء للجنس البشري ويسهم إسهاما كبيرا في تنمية المجتمعات المحلية والشعوب والأمم على نحو مستدام، مما يمكنها من أداء دور فعال وفريد في مبادرات التنمية،

وإذ تشير إلى أهمية تشجيع الثقافات الوطنية والإبداع الفني بجميع أشكاله والتعاون الثقافي الدولي والإقليمي، وإذ تعيد التأكيد في هذا الصدد على أهمية تعزيز الآليات الوطنية والإقليمية والدولية لتقديم المعونة للنشاط الثقافي والإبداع الفني،

وإذ تسلم بالصلة بين التنوع الثقافي والبيولوجي والإسهام الإيجابي للمعارف التقليدية المحلية والمعارف التقليدية للشعوب الأصلية في التصدي للتحديات البيئية بطريقة مستدامة،

وإذ تلاحظ مع الارتياح أن الجمعية العامة شددت، في قرارها ١/٦٥ المؤرخ ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ والمعنون ”الوفاء بالوعد: متحدون لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية“، على أهمية الثقافة بالنسبة للتنمية ومساهمتها في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وشجعت، في هذا الصدد، على التعاون الدولي في المجال الثقافي من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية،

وإذ تحيط علما مع الارتياح بمذكرة الأمين العام التي أحال بها التقرير الذي أعدته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة[٤]، وإذ تعترف في هذا الصدد مع التقدير بالأعمال التي تضطلع بها وكالات الأمم المتحدة لزيادة إسهامات الثقافة في التنمية المستدامة إلى أقصى حد، وإذ تحيط علما أيضا مع الارتياح بالتقييم الإيجابي فيما يتعلق بالدعوة إلى عقد مؤتمر للأمم المتحدة بشأن الثقافة والتنمية،

---

(٣) المرجع نفسه، الدورة الثالثة والثلاثون، باريس، ٣-٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، المجلد الأول والتصويبان، القرارات، الفصل الخامس، القرار ٤١.

(٤) A/66/187.

١ - **تشدد** على الإسهام المهم للثقافة في تحقيق التنمية المستدامة والأهداف الإنمائية الوطنية والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية؛

٢ - **تدعو** جميع الدول الأعضاء والهيئات الحكومية الدولية ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المعنية إلى القيام بما يلي:

(أ) توعية الجمهور بأهمية التنوع الثقافي من أجل التنمية المستدامة، وتعزيز قيمته الإيجابية عن طريق التعليم ووسائل الإعلام؛

(ب) ضمان إدماج الثقافة وتعميم مراعاتها على نحو أوضح وأكثر فعالية في سياسات واستراتيجيات التنمية الاجتماعية والاقتصادية على جميع المستويات؛

(ج) تعزيز بناء القدرات، حسب الاقتضاء، على كل المستويات لإيجاد قطاع ثقافي وإبداعي حيوي، خصوصا عن طريق تشجيع الإبداع والابتكار ومباشرة الأعمال الحرة، ودعم إيجاد مؤسسات ثقافية وصناعات ثقافية، وتوفير التدريب التقني والمهني للمحترفين في مجال الثقافة، وزيادة فرص العمل في القطاع الثقافي والإبداعي من أجل تحقيق نمو اقتصادي وتنمية مستدامين وشاملين ومنصفين، واضعة في اعتبارها الدور الذي تضطلع به آليات التمويل التقليدية والمبتكرة، ومسلِّمة بأن هذه الآليات ينبغي أن تكون طوعية وينبغي أن تكون مُكمِّلة، في خدمة هذه الأهداف، لمصادر التمويل التقليدية أو الشراكات القائمة بين القطاعين العام والخاص أو أي ترتيبات تعاونية أخرى، لا أن تحل محلها؛

(د) العمل بنشاط لدعم ظهور أسواق محلية للسلع والخدمات الثقافية وتيسير وصول هذه السلع والخدمات إلى الأسواق الدولية على نحو فعال ومشروع، مع مراعاة نطاق الإنتاج والاستهلاك الثقافيين الآخذ في التوسع ومراعاة الدول الأطراف في اتفاقية حماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي[٣] أحكام تلك الاتفاقية؛

(هـ) صون وحفظ المعارف التقليدية المحلية والمعارف التقليدية للشعوب الأصلية والممارسات المجتمعية في مجال الإدارة البيئية التي تعد أمثلة قيمة للثقافة كوسيلة لتحقيق الاستدامة البيئية والتنمية المستدامة، وتعزيز التآزر بين العلم الحديث والتكنولوجيا والمعارف المحلية ومعارف الشعوب الأصلية وممارساتها وابتكاراتها؛

(و) تعزيز الوعي العالمي بالصلات القائمة بين التنوع الثقافي والتنوع البيولوجي، وذلك بطرق منها حماية الاستخدام العرفي للموارد البيولوجية والتشجيع على ذلك وفقا للممارسات الثقافية التقليدية، باعتبار ذلك عنصرا رئيسيا في نهج شامل للتنمية المستدامة؛

(ز) دعم الأطر والسياسات القانونية الوطنية لحماية وحفظ التراث الثقافي والممتلكات الثقافية[٥] ومكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية وإعادة الممتلكات الثقافية[٦]، وفقا للتشريعات الوطنية والأطر القانونية الدولية المطبقة، بوسائل منها تعزيز التعاون الدولي لمنع سوء استخدام التراث الثقافي والمنتجات الثقافية، إدراكا لأهمية حقوق الملكية الفكرية في مساندة العاملين في مجال الإبداع الثقافي؛

٣ - **تشجع** جميع الدول الأعضاء والهيئات الحكومية الدولية ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المعنية وجميع الجهات المعنية على تعزيز التعاون الدولي دعما للجهود التي تبذلها البلدان النامية لتنمية وتوطيد القطاعات الثقافية والسياحة الثقافية والمشاريع الصغرى المتصلة بالثقافة، ومساعدة تلك البلدان في تطوير الهياكل الأساسية والمهارات اللازمة وفي إتقان تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والحصول على التكنولوجيات الجديدة بشروط متفق عليها؛

٤ - **تدعو** مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، إلى مساعدة الدول الأعضاء، بناء على طلبها، في تطوير قدراتها الوطنية على تقييم أفضل السبل لزيادة إسهام الثقافة في التنمية إلى أقصى حد ممكن، بوسائل منها تبادل المعلومات وأفضل الممارسات وجمع البيانات وإجراء البحوث والدراسات واستخدام مؤشرات التقييم المناسبة، وفقا لأولوياتها الوطنية ومع مراعاة قرارات الجمعية العامة المتخذة في هذا الصدد؛

٥ - **تدعو** منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وهيئات الأمم المتحدة المعنية الأخرى إلى مواصلة تقييم إسهام الثقافة في تحقيق التنمية المستدامة عن طريق تجميع البيانات الكمية، بما في ذلك المؤشرات والإحصاءات، بهدف توفير المعلومات التي تفيد في رسم السياسات الإنمائية وإعداد التقارير ذات الصلة، من قبيل تقرير التنمية البشرية؛

٦ - **تشجع** منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة على أن تواصل، إلى جانب هيئات الأمم المتحدة المعنية الأخرى والمؤسسات الإنمائية المتعددة الأطراف، حسب الاقتضاء، توفير الدعم وتيسير سبل التمويل، حسب الاقتضاء، للبلدان النامية، بناء على

---

(٥) على النحو المعرف في المادة ١ من الاتفاقية المتعلقة بالتدابير الواجب اتخاذها لحظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة (الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٨٢٣، الرقم ١١٨٠٦).

(٦) بما يتفق مع الاتفاقية المتعلقة بالتدابير الواجب اتخاذها لحظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة.

طلبها، وبخاصة فيما يتعلق ببناء القدرات الوطنية من أجل تنفيذ الاتفاقيات الثقافية الدولية المنطبقة، مع مراعاة قرارات الجمعية العامة في هذا الصدد والأهداف الإنمائية للألفية؛

٧ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يكفل مواصلة أفرقة الأمم المتحدة القطرية زيادة إدماج الثقافة وتعميم مراعاتها في عمليات البرمجة الخاصة بها، ولا سيما أطر الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، بالتشاور مع السلطات الوطنية المعنية، لدى مساعدة البلدان في السعي إلى تحقيق أهدافها الإنمائية؛

٨ - **تشجع** الدول الأعضاء ومؤسسات الأمم المتحدة والهيئات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية المعنية والمجموعات الرئيسية وكافة الأطراف المعنية على مراعاة إسهام الثقافة في تحقيق التنمية المستدامة في سياق مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المقبل الذي سيُعقد في ريو دي جانيرو في أيار/مايو ٢٠١٢؛

٩ - **تقرر** الدعوة، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، إلى عقد مؤتمر للأمم المتحدة، على أرفع مستوى ممكن، قبل استعراض الأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠١٥، وذلك بهدف تقييم إسهام الثقافة في تحقيق التنمية وصياغة نهج موحد للتنمية والثقافة؛

١٠ - **تشجع** الدول الأعضاء على أن تُبرز على نحو كاف إسهام الثقافة في تحقيق التنمية في نتائج استعراض الأهداف الإنمائية للألفية الذي سيجرى في عام ٢٠١٥، وفي السياسات الإنمائية العالمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

١١ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السابعة والستين، تحت البند المعنون ''العولمة والاعتماد المتبادل''، بندا فرعيا معنونا ''الثقافة والتنمية''.